قــرار السلّــة الواحــدة يتقاطع مــع أحــكام الدستــور والقانون

المحامي حسن شعبان

جرى التصويت في مجلس النواب على نواب رئيس الجمهورية على أساس الدفعة الواحدة ، أي إما التصويت بالجملة على الثلاثة الذين رشحهم رئيس الجمهورية دفعة واحدة أو رفضهم جميعاً، وقد سمى رئيس مجلس النواب هذا الإجراء بالسلة الواحدة ورفض أصوات المعترضين بمخالفة هذه الآلية للقانون والدستور ودون مراعاة أن التصويت ينبغي أن يتم كلاً على حدة لأسباب تتعلق بأسمائهم وما ارتكبوه من مخالفات قانونية وغيرها إن وجدت .

ولم تكن هذه الطريقة (السلة الواحدة) آلية معتمدة لا في العراق ولا في أي بلد آخر ديمقراطي وحتى دكتاتوري أو شمولي إنما يجرى على أساس الاختيار الفردي ،وهذا مايحدث للوزراء ورئاسة مجلس النواب وبقية المسؤولين ،لكن على ما يبدو حينما يكون القانون والدستور ضعيفين في التطبيق في الشارع العراقي بنفس المستوى يحدث ذلك في أعلى سلطة تشريعية في البلاد ،وهذا حقاً مايثير التعجب والاستغراب ،وبدأت السلة الواحدة تتناقلها أفواه المواطنين بنوع من النكتة ، وبدأ المواطن يشعر بأن أية قضية تتفق مع القانون أو تتعارض معه بإمكان حكومة ما يسمى بالمشاركة الوطنية أو مجلس النواب تمريرها بكل سهولة وبدون عناء ،وهذا يذكرنا بأن رئيس النظام السابق كان يتصرف على أن القانون مجرد كلمات وضعها هو وبإمكانه تغييرها بنفس القلم .

إنها بدايات خطيرة ،فالقانون والنص الدستوري واجب التطبيق ولا يمكن تجاوزه إلا بتعديل قانوني أو دستوري ولا بد من وضع حد لهذا الانفلات في القضايا القانونية.

الاستاذ فخري كريم رئيس مؤسسة المدى مارس حقه بصفته مواطنا عراقيا بإقامة دعوى قضائية لدى المحكمة الاتحادية العليا معترضاً على هذه الآلية غير القانونية وغير الدستورية وغير الديمقراطية أيضا ، وسارت الدعوى وفق إجراءاتها القانونية المعتادة وبحضور المستشار القانوني للمدعى عليه ، حيث قدم بشأنها لائحته على عريضة الدعوى والسلة الواحدة ،وقد طلبت المحكمة من وكيل المدعي لائحة قانونية ودستورية تحدد اتجاه المطالبة بإلغاء إجراء السلة الواحدة .

قدمنا لائحة للمحكمة تتعلق بالمخالفات الدستورية والقانونية لتصويت السلة الواحدة جاء فيها :

أولا :- الدستور العراقي

١- المادة (١) نظام الحكم في العراق جمهوري نيابي ديمقراطي والمادة ٢ منه (لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية)

من أهم مبادئ وآليات المنهج الديمقراطي فكراً وممارسة هذا الانتخاب الحر المباشر وعلى أساس الفرد والمعرفة به ووضعه الاجتماعي والقانوني خاصة إذا ما تطلب الأمر الآخر شروطاً معينة فيه . ونواب رئيس الجمهورية يشترط القانون فيهم ما يشترط برئيس الجمهورية ولا يوجد في أدبيات الفكر الديمقراطي أية إشارة لانتخابات السلة الواحدة ،وهذا يعني بالضرورة انه يتقاطع مع النظام الديمقراطي وهذه مخالفة دستورية بحتة .

٢- المادة (٥٥) من الدستور (ينتخب مجلس النواب في أولى جلساتة رئيساً ثم نائباً أول ثم نائباً ثانياً وبالأغلبية المطلقة بالانتخاب السري المباشر) ولابد من أن يكون الانتخاب فردياً ،وهذا نص دستوري يمكن القياس عليه .

٣- المادة (٧٠) من الدستور (ينتخب مجلس النواب من بين المرشحين رئيساً للجمهورية بأغلبية ثلثي الأعضاء) .

وهذا النص لا يقبل الاجتهاد في طريقة التصويت وهو على أساس غير السلة الواحدة، فلماذا استعين بها في انتخابات نواب رئيس الجمهورية ،إنه أمر يحتاج إلى تفسير .

٤- المادة (٧٦) من الدستور (ويعد حائزاً لموافقته (أي مجلس النواب) عند الموافقة على الوزراء منفرداً ...

وهذا النص الدستوري حسم الأمر في قضية السلة الواحدة بأنه اجراء غير دستوري وغير قانوني فإذا كان المجلس ينتخب الوزراء بطريقة منفردة فمن باب أولى يشمل التصويت نواب رئيس الجمهورية .

ثانياً :- في مجال القانون

١-في قانون نواب رئيس الجمهورية استناداً لأحكام البند أولا من المادة ٦١ والبند ثانياً من المادة ٦٩ والبند ثالثاً من المادة ٧٣ من الدستور يختار رئيس الجمهورية نائباً أو أكثر على ألا يزيد على ثلاثة ،ويعرض هذا الترشيح على مجلس النواب بالأغلبية

٢- مايشترط في نائب رئيس الجمهورية يشترط في رئيس الجمهورية وهذا يعني أن يتم الانتخاب فردياً وليس السلة الواحدة .

٣- في قوانين المنظمات غير الحكومية والنقابات وفي كل القوانين الأخرى يجرى الانتخاب والتصويت على أساس الفرد وليس السلة الواحدة .

ثالثاً :- بعد كل هذه الإيضاحات للمحكمة والتفسيرات القانونية والمنطقية وخطورة الأخذ بالسلة الواحدة والتي تتحول إلى سلات عديدة جاء قرار المحكمة الاتحادية في انه لايوجد نص دستوري أو قانوني يمنع من التصويت بسلة واحدة لنواب رئيس الجمهورية .

بكل تأكيد نحن نحترم ونطيع قرار المحكمة وأية محكمة أخرى لكن من حقنا مناقشته بشكل موضوعي ونتساءل من المحكمة الموقرة .

هل مفهوم السلة الواحدة وطريقة التصويت بموجبها يتفق مع العملية الديمقراطية الجديدة في البلاد فكراً وممارسة لنظام ينص الدستور عليه انه ديمقراطي تعددي هل أطلقت المحكمة على أي دستور ديمقراطي آخر وحتى غير ديمقراطي على تسمية السلة الواحدة طريقاً لانتخاب نواب رئيس الجمهورية التي ينص القانون على أن مايشترط فيهم يشترط في رئيس الجمهورية ،أي أن تأخذ صفات كل منهم بعين الاعتبار عند التصويت وليس إما جميعهم أو رفضهم.

أليس من حق عضو مجلس النواب أن يختار أحدهم ويرفض الآخرين ، إنه بالضرورة تقييد لإرادة النواب وإرغامهم على الاختيار دفعة واحدة ،وهذا ما يذكرنا بانتخابات معروفة نتائجها سلفاً أو نواب التزكية وغيرها من المسميات المعروفة .

كان على المحكمة أن تستعين بالنصوص القانونية والدستورية للوصول إلى العدالة في هذا الاختيار القريب في التصويت الذي فيه إساءة كبيرة للنظام الذي يفترض انه ديمقراطي وله دور إيجابي على التغيير في المنطقة ، فالوزير الذي هو أقرب إلى عضو البرلمان يمر عبر التصويت الفردي وكان بإمكان المحكمة الاتحادية أن تقيس عليه لا أن تؤيد آلية غير ديمقراطية بل تتعارض معها جملة وتفصيلاً لا أن تذهب إلى أن ليس هناك ما يمنع طريقة السلة الواحدة .

المحكمة الاتحادية كان عليها أن تنظر للواقع الموضوعي للعراق وان تأخذ بعين الاعتبار انه يؤسس لدولة جديدة ينبغي أن تقام على أساس قانوني ودستوري وديمقراطي و ألا تسمح لآليات تنتمي إلى الزمن الماضي .

لهذا كله وجدنا في قرار المحكمة الاتحادية مايتطلب النقد، فبالإضافة إلى إمكانية استخدام القياس على مواد دستورية وقانونية تقضي برفض صفة السلة الواحدة كان بالإمكان الأخذ بطبيعة الحكم الجديد في العراق خاصة وان هناك نصا صريحا لا يسمح لتشريع قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان .

آملين أن تلاحظ المحكمة الاتحادية التي هي في الوقت الحاضر أعلى سلطة قضائية هذه الأمور بعين الاعتبار وان تصدر قراراً لا يلومها في الحق لومة لائم.

حــــــــــزب الـــــــــــوزراء

ساطع راجي

في وقت تسيطر الخلافات الحادة في المواقف ووجهات النظر على العلاقة بين القوى السياسية داخل مجلس النواب إلى حد تعطيل الجزء الأكبر من أدواره الرقابية والتشريعية نجد حالة من الصفاء والوحدة داخل الحكومة العراقية وانفصال كامل بين مواقف النواب والوزراء حتى الذين ينتمون إلى كتلة واحدة، بل أن هناك علاقة تضامنية قوية بين الوزراء تتجاوز كل الضجيج الذي يمارسه النواب يوميا وكأن الوزراء ينتمون إلى حزب واحد حيث لا نجد خلافا واضحا بين الوزراء الذين ينتمون إلى كتل تعيش حالة حادة من الصراع اليومي .

تصل حدة الانفصال بين نواب الكتلة ووزرائها إلى حد القطيعة عندما نجد أن مواقف الوزراء مثلا من مشاريع القوانين التي يقدمها مجلس الوزراء إلى البرلمان منفصلة تماما عن موقف نواب كتلهم بل إن بعض الكتل تتفاجأ بوصول مشاريع قوانين إلى البرلمان دون أن يعلمها وزراؤها بالمصادقة على مشاريع تلك القوانين ولا يعبر الوزراء عن موقف كتلهم في داخل مجلس الوزراء من تلك المشاريع ولا يتضامن الوزراء مع مواقف كتلهم بل يلتزمون الصمت ولا يشيرون من قريب أو بعيد إلى الموقف الذي اتخذوه.

قد يمتعض كثيرون من الإشارة إلى هذا الصفاء ويعتبرونه حسدا أو ربما تحريضا على الخلاف داخل مجلس الوزراء، ولكن ذلك يجب ألا يمنعنا من التدقيق في هذه الظاهرة السياسية الغريبة في الديمقراطيات التوافقية، فلماذا تتقاتل الكتل على الحقائب الوزارية مادام حجم تمثيل الكتل ووجودها داخل مجلس الوزراء لن يؤثر على معرفتها بما يجري في مجلس الوزراء ولن يؤثر في قدرتها على تمرير القرارات ومشاريع القوانين؟ أما أن السياسة في العراق متخلفة ومتهرئة إلى درجة انعدام التنسيق بين نواب ووزراء الكتلة الواحدة أو أن الوزراء انفصلوا عمليا عن الكتل بعد اطمئنانهم على مواقعهم الوزارية أو أن القوى السياسية قررت تفصيل المشهد السياسي إلى غرفتين واحدة تعمل متماسكة وموحدة هي الحكومة لتحقيق الأهداف والمصالح الخاصة للوزراء وكتلهم النيابية وترك الغرفة الأخرى عامرة بالصخب وتبادل الاتهامات بهدف إلهاء الجمهور وإقناعه بأن هناك خلافات حادة تمنع تحقيق أي شيء وتواصل كل كتلة إلقاء اللوم على الكتل الأخرى في التسبب بعدم تنفيذ الوعود الانتخابية.

كل هذا يدور في مجال التحليل لظاهرة ابتعاد الوزراء عن كتلهم بطريقة تؤدي دائما إلى حالة من الانقسام بين الحكومة والبرلمان، ولا يوجد تفسير يقيني لهذه الحالة الصادمة التي منحت العملية السياسية في العراق تشويها آخر في قائمة التشوهات الطويلة.

كان يمكن للاعتراضات المبكرة على مشاريع القوانين داخل مجلس الوزراء أن تؤدي إلى تسويات مبكرة للخلافات في حلقة أضيق من حلقة البرلمان التي تتضارب فيها المصالح والأهواء، وكان يمكن للصلة الوثيقة بين الوزراء والنواب من الكتلة الواحدة أن تجعل الأمور أكثر سلاسة وهدوءاً، وفي كل الأحوال فإن القطيعة بين الوزراء وكتلهم تطيح بكل التهديدات التي تتحدث عن الانسحاب من الحكومة وبالتالي تعريضها للانهيار، فمن الواضح إن الوزراء متمسكون بمناصبهم بمعزل عن رضا أو غضب كتلهم، وهكذا شكل الوزراء أقوى حزب سياسي في العراق من ناحية التماسك والتضامن بين أعضائه.

على هامش الصراحة

▪ إحسان شمران الياسري
ihsanshamran@yahoo.com

القوارب الفرعونية

تحدّث أحد البرامج العلمية عن القوارب التي صنعها المصريون العظماء من الخشب و(البردي) زمن الفراعنة، وجابوا فيها نهر النيل الخالد ينقلون المال والإنسان، وللسياحة النهرية. وجاء أحد علماء القرن الحادي والعشرين ليُفسّر الكيفية التي صنع بها المصريون تلك القوارب التي زاد طول بعضها على ثلاثين متراً.. ولكي يبرهن على نجاح المصريين في مهمتهم، التي كانت الأم الشرعية، أو إحدى الأمّهات، لصناعة أدوات استخدام الماء في النقل، قام بإعادة تمثيل عملية صناعة الزورق باستخدام ذات الأدوات والتقنيات، وبذات الرجال، رجال مصر الأبطال.

لقد كان العرض ممتعاً لدرجة انك تستغرق في السياحة عبر التاريخ للوصول إلى المنجز الفذ الذي قهر البحر لاحقاً..

ويجب ألا ننسى إن أخانا (العالم) بدأ من حيث انتهى المصريون من إنجاز وسيلتهم الرائدة، ثم وَضعوها في متحف التأريخ منذ أربعة آلاف عام.

وعندما اكتمل الزورق الجديد- القديم، انزلوه في احد مسارب نهر النيل قرب القاهرة وهتفوا حمداً لله، وثناءً على عقل وضمير الصانع المصري الذي اكتشف وطوّر وأبقى لنا الدليل على منجزه الأخاذ.

وقد فعل (الإيرانيون والصينيون) مثلما فعل العالم الغيور، إذ أعادوا تمثيل عملية صناعة السيارات الألمانية وَالفرنسية والأمريكية!، فصنعوا سياراتهم الصفراء والبيضاء التي ملأت شوارعنا الحبيبة.. وأعاد الكوريون الشماليون عملية صناعة الصواريخ العابرة للقارات فقهروا أمريكا والعالم المتحضر..

ومن البرامج العلمية المماثلة التي أعادتها القنوات الوثائقية أكثر من مرة، وشاهدتها بذات الاهتمام رغم الإعادة، المحاولات التي قام بها احد العلماء لتفسير الكيفية التي رفع فيها المصريون الأحجار الهائلة فوق بعضها لبناء الأهرامات. فبعد أن انهينا نظرية (مساعدة الجن لهم)، صرنا نبحث عن تفسير للمقدرة الخارقة للإنسان المصري الذي رفع عشرات الأطنان ووضعها فوق بعضها وأنتج هذا المجّسم الهندسي بالغ الدقة والروعة..

وكانت التجارب الجميلة قد انتهت الى أن المصريين استخدموا أساليب علمية في نقل الصخور من الأماكن القصية، ثم نحتوها بالجهد البشري الجماعي المبني على رؤى متقدمة في فن العمارة. ثم إن عملية الرفع استخدمت الرمال كرافعات متدرجة لكل مرحلة من مراحل البناء.. وهناك تفسيرات أخرى..

وكل هذا لا يعني إلا استلهام أفكار الباحثين الذين يسعون الى تفسير ما قام به أسلافنا لبناء حضارتهم.. فكيف ننتفع مما فعله الآخرون، ومتى (نلحق) الصين الشعبية فنصنع سيارة (شيري) و(جيلي) و (سيد مهدي).

ومتى يأخذ وزراء الكهرباء ووكلاؤهم ومدراؤهم على عواتقهم مهمة تمثيل ما فعلته أمم الأرض الأخرى ووفرت كهرباء لشعوبها.. متى ننتج الكهرباء أو نعلن بلا (خجل) إن مؤسسة الكهرباء غير قادرة على الاستمرار في استنزاف المزيد من المال دون طائل.. ويعلن الوزير الشجاع أن وزارته عاجزة، وعلى الشعب العراقي أن يبحث عن البديل؟!

كاريكاتير عربي

■ جريدة أخبار الخليج - البحرين

الــدســـتــور والـــتـــحــول الــديمــقــراطــي

ميعاد الطائي

هل ستتمكن الثورات العربية من تجاوز المرحلة الانتقالية التي تعيشها اليوم باتجاه التحول الديمقراطي؟ وما هي الآليات التي ستساهم في تحقيق هذا التحول؟

يمكننا القول بأن الكثير من الأنظمة التي تحكم في المنطقة العربية هي أنظمة دكتاتورية مستبدة سقط البعض منها والآخر ينتظر في ظاهرة جديدة اجتاحت شوارع المدن العربية وهي نهضة الشباب الذي تمكن من خرق أسوار السجن الكبير عبر التكنولوجيا المتطورة التي نجح أولئك الشباب في تسخيرها باتجاه التحرر من السياسات القمعية التي عانى منها لعقود طويلة وللتخلص من التهميش والتغييب الذي كان يتعرض له ليس الشباب فحسب بل كل مكونات الشعب الأخرى .ولكن السؤال هنا ما هي طبيعة النظم التي ستحل محل الأنظمة الاستبدادية التي سقطت والأخرى التي في طريقها إلى السقوط ؟

الجواب على هذا السؤال تحدده أشياء كثيرة أهمها الآليات التي سيتم من خلالها بناء الدولة الجديدة ونقصد هنا آليات الإصلاح التي تحددها وتتحكم بها القوانين والأنظمة التي يتم اعتمادها في إعادة بناء الدولة والمؤسسات الحكومية ،وفي مقدمة هذه الإصلاحات (الدستور) الذي يجب أن يكتب بصورة تتلاءم مع التغييرات الديمقراطية الجديدة التي طرأت على الساحة حيث لابد من اعتماد مواد وقوانين تطلق سراح الحريات المكبلة وتجرد الحكام من القوانين التي كتبوها لتحمي تواجدهم في السلطة وتمكنهم من الاستمرار في المنصب إلى مالا نهاية وتحمي مصالحهم كقانون الطوارئ والمواد الدستورية الخاصة بترشيح رئيس الجمهورية وطبيعة النظم الانتخابية المعتمدة في البلاد .

هذا من جانب ومن جانب آخر على القوى السياسية المتواجدة في مرحلة التحول أن تسعى لطرح مفاهيمها الديمقراطية وتعمل على إخراج المجتمع من عقد كثيرة منها: عقدة الخضوع للحاكم وللحزب الواحد والانتقال به الى التعددية الحزبية واتساع مساحة المشاركة السياسية . ويتحتم على هذه القوى وخاصة الليبرالية والعلمانية منها ترسيخ مفاهيم وقيم المواطنة والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان وحرية الرأي والرأي الآخر والتعايش السلمي وتداول السلطة وأشياء كثيرة غابت عن المنظومة القيمية لفترة ليست بالقصيرة،لذلك يتحمل المثقف والسياسي العربي إعادة تأهيل المجتمع ليستوعب هذه المفاهيم لنتمكن من التمهيد في المرحلة الانتقالية لبناء دولة ديمقراطية لها أساس متين ودعائم قوية بعيدا عن أخطاء الماضي وآلياته القديمة .

من هنا ندرك بأن بداية الإصلاحات السياسية يجب أن تكون عبر إصلاح المنظومة القانونية والدستورية ،وهذا ما حصل في مصر حيث تم تعديل بعض المواد الدستورية التي لا تتلاءم مع التغيير الديمقراطي الجديد وطرحت لاستفتاء شعبي منحها الشرعية إلا إننا هنا نريد أن نؤكد حقيقة مهمة وهي أن الدستور كتب لتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للشعوب وهو ليس كتابا منزلا من السماء، لذا يمكن للحكومات والشعوب المطالبة بتعديله أو تغييره بما يتناسب مع تحقيق حياة حرة وكريمة للمواطن الذي يعيش في تلك الدول .

وما حصل عبر العقود الماضية هو ان الحاكم الدكتاتور هو الذي قام بالتعديلات التي تخدم مصالحه وتخدم بقائه في السلطة وتمنحه الحق بقمع أي مطالبات بالتحرر من قبضته الفولاذية .حيث سعى لإبقاء قانون الطوارئ على مدى فترة حكمه إضافة إلى تعديلات دستورية فيما يخص شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية وطبيعة النظم الانتخابية بما يتلاءم مع مصالحه الضيقة بعيدا عن مصالح المواطن .

خلاصة القول إن التجارب الديمقراطية الجديدة يجب أن تسخر كل طاقاتها من أجل تهيئة الأرضية المناسبة لولادة الديمقراطية من خلال ترسيخ المفاهيم الجديدة لدى المواطن ،وهذه مهمة السياسي والمثقف إضافة إلى منظمات المجتمع المدني والإعلام الوطني الحر الذي لابد له من دور مهم في غرس هذه المفاهيم عبر وسائله المختلفة الحديثة منها والقديمة من أجل أن نؤسس جميعا لأنظمة ديمقراطية ونضمن عدم عودة الدكتاتورية إلى بلداننا مرة أخرى .